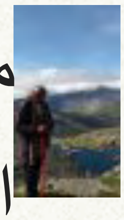
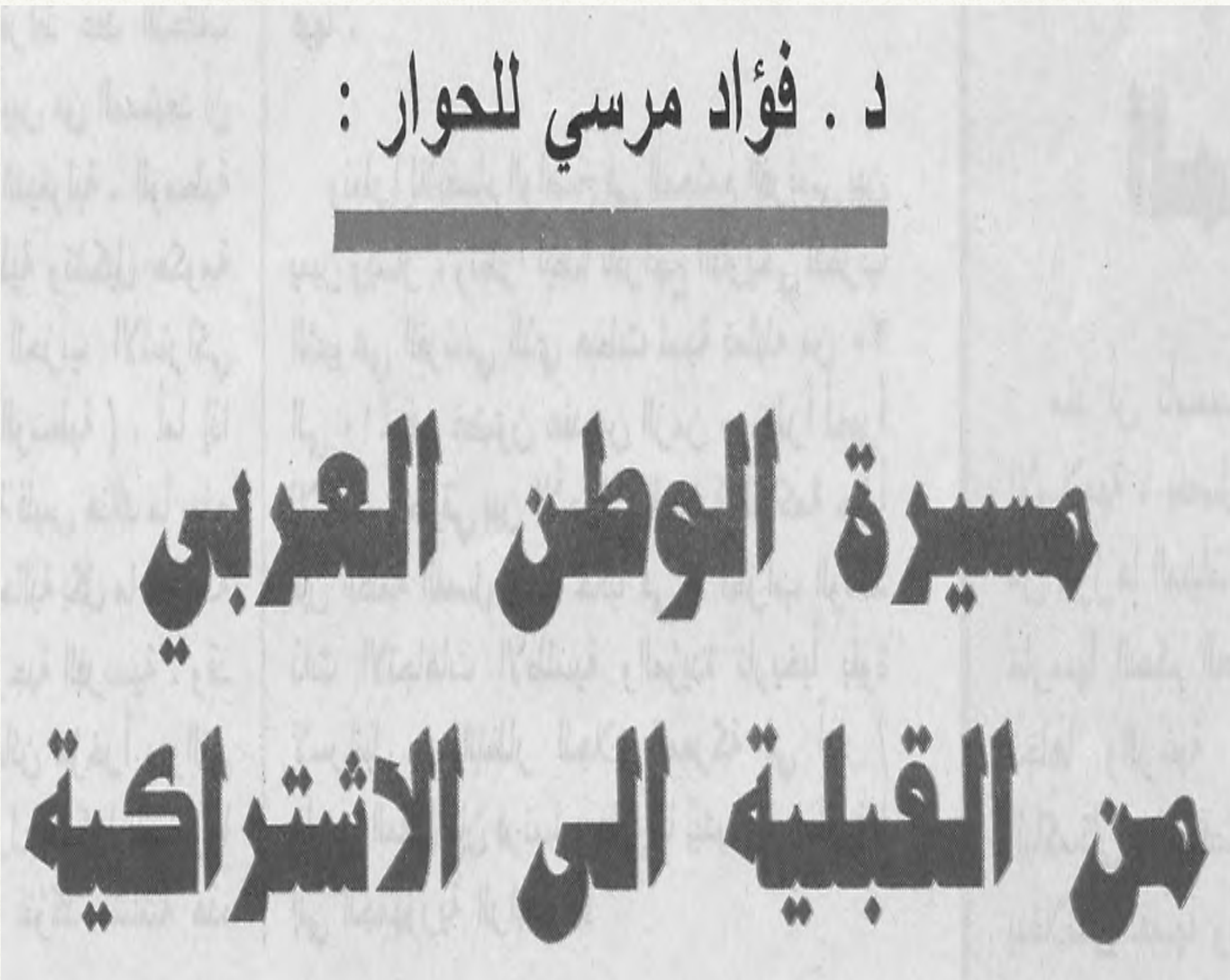
موقع مصطفى نور الدين عطية



مسيرة الوطن العربي من القبلية إلى الاشتراكية : حوار مع الدكتور فؤاد مرسي .. مصطفى نور الدين

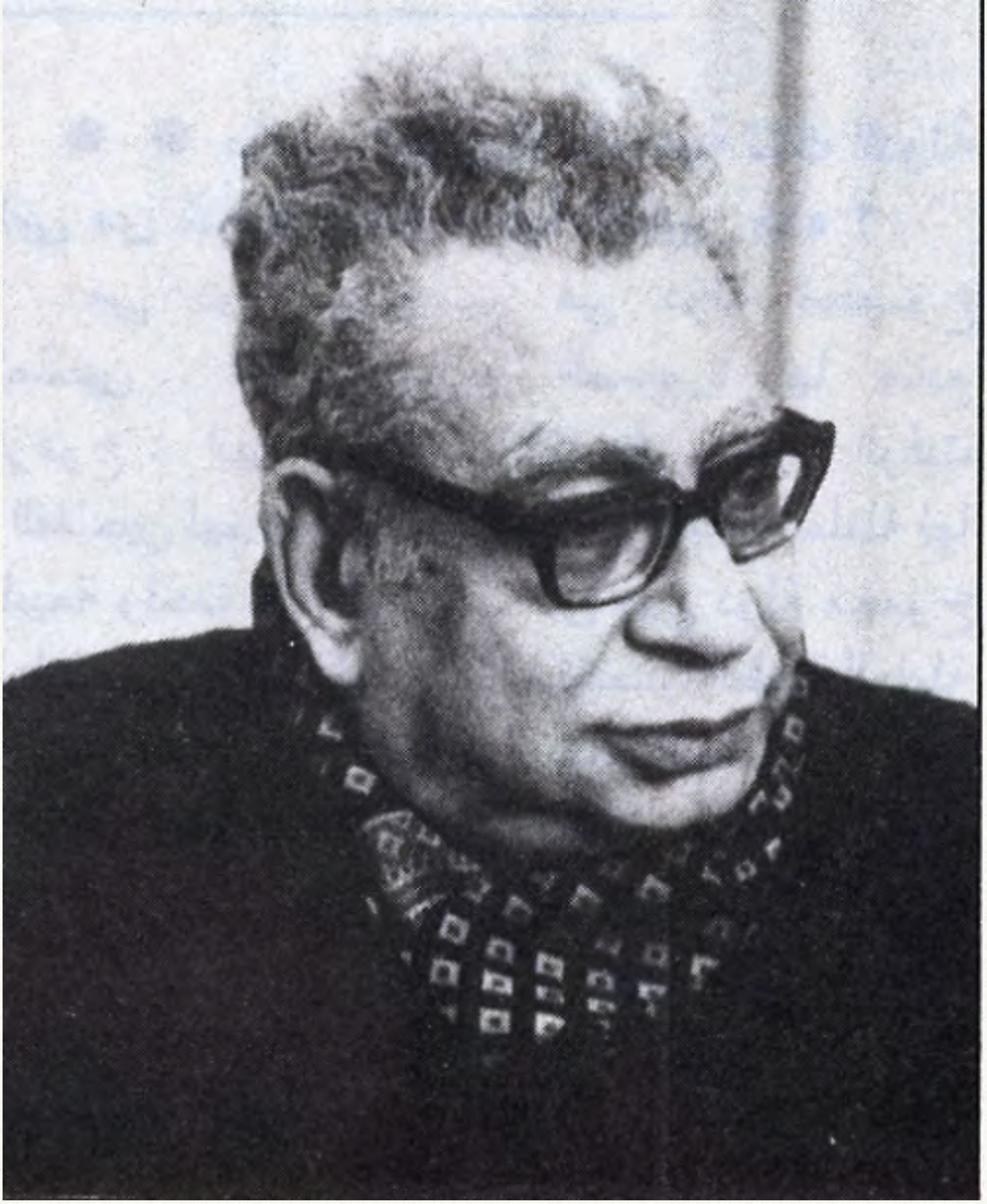
مجلة الحوار الاسبوعية، العدد ٨، ١٨ ديسمبر ١٩٨٧، باريس، ص ص ٢٢ - ٢٣

الأربعاء 17 شباط (فبراير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية



د . فؤاد مرسي للحوار :

مسيرة الوطن العربي من القبلية الى الاشتراكية



الدكتور فؤاد مرسي من أبرز الاقتصاديين المصريين الذين عرفوا كيف يوفقوا بين النظريات الاقتصادية العلمية والواقع المصري والعربي لاستشفاف مشاكله ولتقديم رؤية تسعى لتقديم الحلول لتخلفه وتبعيته . ولقد ربط الدكتور فؤاد مرسي بين النظرية والممارسة منذ يفاعته . فبجانب اسهاماته النظرية والتدريسية ارتبط بالحركة السياسية المصرية واحتل مواقعا قيادية على رأس المؤسسات الاقتصادية المصرية .

فهو استاذ اقتصاد غير متفرغ في (جامعة الاسكندرية) .. وشغل في السابق مناصب متعددة : رئيس شركة النصر للسيارات (قطاع عام حتى ١٩٧١) ، ورئيس البنك الصناعي (١٩٧١) وعضو مجلس ادارة البنك المركزي (حتى ١٩٧٢) .. ثم وزير التموين والتجارة الداخلية (يناير ١٩٧٢ ـ مارس ١٩٧٣) .. وعضو مجلس الأمة (يناير ١٩٦٩ ـ نوفمبر ١٩٧١) وعضو الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي (مايو ٧١ ـ يناير ١٩٧٢) .. وهو حاليا عضو الامانة العامة لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ..

• • يمر الاقتصاد المصري بأزمة حادة . فما هي في تصوركم اسبابها .. وأين تضرب جذورها ؟ وما هي المظاهر التي اتخذتها والآثار السلبية التي جلبتها على المجتمع ؟

ـ من السهل استخدام تعبير الأزمة لوصف حالات الخلل الكثيرة في أي اقتصاد وطني . ولكن عندما نستخدم نحن تعبير الأزمة الاقتصادية المصرية الآن فنحن نعني به شيئاً محدداً : هو دخول الاقتصاد المصري ، بعد مرحلة من محاولة التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والمتخذة لها افاقا اجتماعية معينة ، دخول هذا الاقتصاد في مأزق العودة لاسلوب النمو الاقتصادي المُرسل تحت شعارات الباب المفتوح ، أو الانفتاح الاقتصادي ، كما اطلق عليه السادات .

وهذا المأزق يتمثل في ان الاقتصاد المصري إذ يعود مرة اخرى إلى سيطرة الرأسمالية ، فإن هذه الرأسمالية تتسم بامرين :

الأمر الاول : انها اقرب الى الفوضوية منها إلى رأسمالية السوق المنضبطة .

والأمر الثاني : انها رأسمالية تابعة ؛ لانها لا يمكن ان تعود في ظروف اليوم إلا وهي في أوضاع التبعية للرأسمالية العالمية المتقدمة .

والآن اصبحت ظواهر هذا المأزق من المسلمات في مصر لدى جميع الاقتصاديين إلى أية مدرسة او تيار سياسي انتموا .. فهناك تسليم بان مصر ، منذ ١٩٧٥ على الاقل ، تتبع السياسة التي من شأنها تنمية الانشطة الطفيلية على حساب الانشطة الانتاجية . وليس معنى هذا انه لا توجد انشطة انتاجية وانما يعني ان معدل نمو النشاط الطفيلي أسرع وأعلى من معدل نمو النشاط الانتاجي ..

وكان من شأن هذه الظاهرة الاولى ان ادت الى الظاهرة الثانية المسلم بها ايضا من الجميع ، وهي ازدياد اعتماد الاقتصادي المصري في السنوات الاثنتي عشرة الاخيرة على الخارج .. وتمثل هذا بصفة خاصة في ارتفاع المديونية الخارجية لمصر ، ولكنه تمثل ايضا في مظاهر اكثر حدة ،

مثل ازمة التبعية الغذائية ، ناهيك عن التبعية التسليحية للخارج .

وأسفرت الظاهرتان معا عن ظاهرة ثالثة ، وهي ازدياد الهوة بين الطبقات الاجتماعية في الداخل نتيجة لاطلاق العنان لرأس المال الخاص ، في اوضاع فوضى السوق وتبعية الاقتصاد ، مما ادى إلى ظهور فئات طفيلية وبيروقراطية استطاعت ان تكون ثروات هائلة في مدى قصير من الزمن على حساب ازمة الاقتصاد المصري ومعاناة الجماهير الشعبية ..

نحن نعتبر اذن هذه الظواهر الثلاث ممثلة لمظاهر الازمة الاقتصادية المصرية فهي أزمة نوعية مصرية ، لا تنطبق بالضرورة على ما يسمى بالازمة الاقتصادية في العالم العربي والتي افرزتها ، بصفة خاصة ، ازمة تسويق النفط التي كانت بدورها أحد افرازات الأزمة الاقتصادية العالمية .

والازمة المصرية ايضا مختلفة عن أية ازمة أخرى مرت بمصر في السنوات الخمسين الماضية ، منذ الازمة العالمية الكبرى في الثلاثينات .

هي ازمة نوعية ، ولها خصوصيتها ، لانها ناجمة عن العدول عن سياسة التنمية المستقلة

المخططة المعتمدة على الذات . أي عدول الدولة

عن مسؤوليتها عن تنمية الاقتصاد والمجتمع .. وترك هذه المسؤولة لـ « كرم » رأس المال الخاص سواء كان محلياً أو عربياً أو دولياً .

● ● هناك من يعقد الآمال الكبيرة على المساهمة الواسعة لرأس المال الخاص في احداث تنمية اقتصادية ؟

ـ من الذي يقول ان رأس المال الخاص مسؤول عن تنمية أي اقتصاد وأي مجتمع وبخاصة في بلدان العالم الثالث ؟

هذه العملية التاريخية لمشاركة رأس المال الخاص تمت منذ اكثر من ٢٠٠ سنة في بلدان اوروبا ، وانتقلت منها إلى امريكا الشمالية وبعض بلدان امريكا الجنوبية وفيما عدا هذا فقد انتهت هذه المرحلة بكل ما فيها .. ولم يعد رأس المال الخاص يُقدم على عمليات التنمية.

ما يمكن ان يقال الآن عن رأس المال الخاص انه مسؤول في اطار عالم اليوم عن تنمية نفسه .. ويتمثل هذا في الحصول على اكبر معدل من الربح في اسرع وقت ممكن وتشكيل اكبر تراكم رأس مال ممكن وتهريبه إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة حيث يضمن الأمان لنفسه .

وفيما يتعلق بخصوصية الوضع في مصر فإن العدول عن سياسة التنمية المستقلة المخططة

المعتمدة على الذات تمت مع عام ١٩٧٥ باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي واطلاق العنان لرأس المال الخاص من ناحيتين :

الاولى : حرية النمو الكمي ليصل إلى اوسع مدى في النمو الرأسمالي .

والثانية : حرية النمو الكيفي ، أي حرية الاشتغال بأي نشاط اقتصادي .

وهذان الامران ننظر اليهما الآن نظرة تاريخية باعتبار اننا نقارنهما بما كان قبلهما .. فما استقر في الستينات من تجربة مصرية ، في ظل عبد الناصر ، هو انه يمكن ان يوجد رأس المال ، وان يعمل بشرطين :

الاول : الا يعمل إلا في الانشطة المعنية المحددة له .

والثاني : ان يعمل في هذه الانشطة وان ينمو إلى الحد الذي هو مقدر له وليس له ان يتجاوزه .

وقد جاءت سياسة الانفتاح الاقتصادي لتقضي على هذين القيدين .. وكانت الفكرة من قبل هي حصر الانشطة الاساسية التي تعتبر مفاتيح الاقتصاد المصري بايدي الدولة . وكانت الفكرة ايضا هي الحد من مفعول قانون النمو الرأسمالي ، أي قانون التمركز والتركز لرأس المال ، ووضع حد لنمو رأس المال لا يتجاوزه فإذا ما تجاوزه خضع للمصادرة أو للتأميم .

لم تكن اشتراكية

● ● هل يعني هذا ، اننا لو قارنا ما يحدث الآن بما كان يتم في الستينات لوجدنا تغيرات كيفية .. وذلك برغم ان « التنمية » في الستينات كانت تتم في اطار النظام الدولي ولم تكن خروجا عليه ، وبرغم انها كانت تجربة قصيرة العمر من حيث التطبيق ؟ فكيف نأخذها كمرجع ؟ وهل كانت تطبيقا للاشتراكية كما يقول البعض ؟

ـ بالفعل بالنسبة الي توجد تغيرات كيفية بين الفترتين .. وتجربة الستينات قدمت تحليلي لها في كتابي « هذا الانفتاح » ، واعتبرت التجربة تمت لمدة سنتين فقط تقريبا .. وتقديرها يستند إلى انها كانت محاولة جادة وتجربة تاريخية يمكن ان ننقدها ، ولكنها في الخارج تؤخذ كمرجع يدرس لانه كان لها معالمها .. ولم يدعِ عبد الناصر انها كانت تجربة تتم خارج النظام الرأسمالي الدولي ، وإلا كنا صححنا هذه الرؤية ، ولقد كتبت في ظل حكمه وقلت ان مصر هي في اطار النظام الرأسمالي العالمي وجزء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

● ● هل تعتبرون هذا نموذجا رأسماليا ؟

- لا ليس رأسماليا .

● ● تعتبرونه اسلوب تنمية مستقل في اطار النظام الرأسمالي العالمي ، وكنموذج يحتذى به .. الا يمثل ذلك ضربا للنموذج الاشتراكي ؟

- على الاطلاق .. لان طريق البلدان المتخلفة إلى الاشتراكية طريق طويل ، ولا يتم في طفرة .. ولا بد ان يتم من خلال مراحل انتقالية عديدة .. وهذه هي المرحلة الانتقالية الخاصة بالبلدان المتخلفة .. فلن تنتقل هذه البلدان المتخلفة إلى الاشتراكية بان يعلن شخص ما : « انتقلنا إلى الاشتراكية » فهذا دجل ..

ان الانتقال إلى الاشتراكية يتم عندما تتهيأ القاعدة اللازمة للانتقال الى الاشتراكية . وهذه القاعدة لا يمكن ان يحل محلها شيء .. اذ يمكن ان نقول « طريق لا رأسمالي » أو « توجه اشتراكي » .. إلى آخره ..

والجديد يتمثل في ان تهيئة القاعدة للانتقال إلى الاشتراكية تتم لا في اطار نظام رأسمالي حاكم ، وانما في اطار نظام مع طبيعته البورجوازية يعلن انه يريد ان ينتهي إلى الاشتراكية .. وهذا في

تقديرنا ممكن ، لان القيادة ستكون في ايدي التحالف الذي لا يضم اليه البورجوازية الكبيرة ولا البورجوازية المتوسطة .. وانما يكون مكوناً من البورجوازية الصغيرة والفلاحين والطبقة العاملة . فالنمو المطرد لدور الطبقة العاملة ، كماً وكيفاً ، يقدر في النهاية ان يحسم عملية الانتقال على هذا النحو لو جاء اليوم « ماو » وقال : « اننا اصبحنا اشتراكية » فان الرد ان هذا ليس بحقيقي . فهو لم يصبح اشتراكية ، انما كل ما هناك انه يعد القواعد للانتقال للاشتراكية في ظل القيادة الشيوعية . وهي قيادة مكونة من تحالف البورجوازية الصغيرة والفلاحين والطبقة العاملة .

وما ينطبق على الصين ينطبق على اليمن الجنوبي .. اذ كيف يتم الانتقال إلى الاشتراكية دون ان يتم بناء صناعة وتكوين طبقة عاملة ؟ ان منغوليا لم تنتقل إلى الاشتراكية إلا عام ١٩٣٩ ، أي بعد حوالي عشرين سنة من ثورة اكتوبر ..

بين انفتاحين

● ● هناك اجراءات كثيرة ذات طابع اقتصادي تم تنفيذها بواسطة الحكومات المتعاقبة في مرحلة ما بعد عبد الناصر ، فهل تشكل هذه الاجراءات خطوة على الطريق أو سبيلا لحل الازمة ؟

ـ الحكومة لم تتخذ أية خطوة للرد على الازمة ، لانها لا تعتبر ان هناك ازمة بالمعنى الذي ذكرته . انما تعتبر ان هناك سياسة اسمها سياسة الانفتاح الاقتصادي وان هذه السياسة ناجحة تمام النجاح .. كانت لها عيوب في مرحلة أولى ، فاطلقت عليها اسم مرحلة الانفتاح الاستهلاكي .. ثم بدأت منذ سنوات ما اسمته « مرحلة الانفتاح الانتاجي » .. وترى ان هذه السياسة الاخيرة تستحق الدفاع عنها ، وتستحق المعاناة من اجلها ، وان الشعب المصري اذ يعاني فعلا ويقاسي ، فلا بد بعد سنوات من أن يجني الثمار .

ونحن نسأل الا تكفي مدة تزيد عن عشر سنوات حتى يمكن الحكم على سياسة الانفتاح ، ام يجب ان ننتظر اجيالاً أخرى لنرى صعود نماذج من نوع عثمان احمد عثمان ، ورشاد عثمان ، وعصمت السادات وتوفيق عبد الحي وما إلى ذلك ، وكم من الزمن ينبغي على الشعب ان يصبر ويصمد من اجل ان يقطف بعض الثمار .

الاجل الطويل في علم الغيب

● ● ما هو تصوركم إذن لكيفية الخروج من الأزمة و على المدى الطويل والقصير ؟

ـ اذا تكلمنا عن الاجل الطويل فهو في علم الغيب ، لكن تحكمه القاعدة الاساسية التي اعمل من

اجلها وهي : حتمية انجاز الثورة الوطنيــة

الديمقراطية ذات الابعاد الاجتماعية وذات الافق الاشتراكي .. أي الثورة التي تنهي المرحلة البورجوازية وتنقلنا إلى بناء الاشتراكية .

اما في الاجل القصير فلا بد من تصفية نظام التبعية والطفيلية القائم ، ولا حل لمصر إلا هذا .. اذ من الممكن ان نتحدث عن برنامج اقتصادي محدود ممكن تنفيذه من غير ان نقوم باجراءات ثورية .. ولكن مثل هذا البرنامج يتطلب اصلاحات اجتماعية وديمقراطية ، لا بد من الاقدام عليها حتى يمكن تنفيذه .

فعلى سبيل المثال ، تقدم حزب التجمع في عام ١٩٨٢ ، ببرنامج اقتصادي للرئيس حسني مبارك ، وقال في مقدمة هذا البرنامج « انه لا يستدعي تغييراً في النظام الاقتصادي القائم ، لكنه يستدعي بالضرورة تصفية سياسة الانفتاح الاقتصادي » .. فلن نطح بالرأسمالية بمثل هذا البرنامج الاقتصادي ، لكن لا بد من الاطاحة بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، والعودة الى قدر من سياسة التنمية المستقلة المخططة المعتمدة على الذات .. ولا امل لأي تغيير في الاوضاع الاقتصادية الحالية بغير العودة إلى مثل هذه السياسة .

مواجهة التبعية

● ● الاعتماد على الذات ، هو شعار يتردد منذ سنوات طويلة والذين يرفضونه كاستراتيجية يقولون بانه مفهوم اخلاقي وليس حقيقة موضوعية . فما الذي تعنون به بشكل محدد ؟

ـ انا اعتبر ان مفهوم الاعتماد على الذات يرمي إلى محاولة الوقوف في وجه الاعتماد على الدول الرأسمالية الكبرى .. باختصار انه شعار لمواجهة التبعية .. فإن لم يفهم بهذا المعنى فانا ضده ، حتى لا يكون هناك أي لجج في هذا الموضوع . فالاعتماد على الذات يساوي عندي النضال ضد التبعية الاجنبية بكافة مظاهرها .. وهو لا يعني اطلاقاً التخلص من كل علاقات التعاون العادية ، حتى مع الدول الرأسمالية ، ولا يعني اطلاقاً الانعزال عن العالم الاشتراكي أو عدم وجود علاقات مع البلدان النامية .. ولا يعني اطلاقا ، بالنسبة لبلد كمصر الانعزال عن القضية العربية ، وعدم العناية بمساعي التكامل الاقتصادي العربي ..

انه يعني كل هذا ، لكنه يعني بدقة الخروج من حصار التبعية الاجنبية .. والتبعية الاجنبية اوضاع اقتصادية معينة وليست قراراً ، وليست معاهدة .

وهذه الاوضاع صارت في عصرنا افعل واقسى من اوضاع التبعية التي كانت موجودة منذ قرن مضى والتي كانت تتمثل في ان علاقات الخضوع لسطوة رأس المال الاجنبي مع وجود حامية عسكرية تحمي رأس المال هذا .. أو في ابسط صوره السفينة التي تحمل العلم في خدمة السفينة التي تحمل التجارة .. أي الاسطول في خدمة التجارة ..

فالتبعية اليوم تبعية مستترة ، وتتم من خلال علاقات اقتصادية غير متكافئة أي ان الجوهر هو عدم التكافؤ .. وتنطوي على استغلال زائد للقوى العاملة في البلدان النامية .. وبالتالي تحصل على ربح رأسمالي مضاعف . وفي نفس الوقت ، وفي ظروفنا الاخيرة ، تسعى التبعية الخارجية لتحديد هدف محدد بدقة وهو استننزاف لتراكم محلي في البلد النامي ونزحه إلى الخارج .. وبالتالي لا يستطيع البلد ان يواصل ، ولا حتى ان يبدأ ، عملية النمو العادية .. لان التراكم الذي كوّنه ينزح باستمرار إلى الخارج .

وفي مصر نرى هذا يحدث على ايدي الطفيليين ، فكل ما يكوّنونه من تراكم يحولونه إلى الخارج .. وفي البلاد النفطية كل العوائد التي تعود للطبقات وللدولة ترحّل إلى الخارج في نهاية الامر ، بحيث تحولت العوائد النفطية إلى مجرد

قيود في المصارف الدولية .. قيد بالاضافة .. وقيد بالخصم .. وتنتهي العملية .

من القبلية والطائفية الى الدولة الجديدة

●● ما هي القوى الاجتماعية لتلك الدولة التي من شأنها قيادة عملية التغيير هذه ؟

- هي دولة جديدة .. هي دولة مجموع العاملين .. فالبورجوازية الصغيرة لها طابع مزدوج : انها عمال وملاك في نفس الوقت والفلاحين لهم طابعهم الخاص ، والطبقة العاملة لها طبيعة واحدة هي العمل .. اذن فهي دولة مجموع العاملين .. وكما قلنا مسبقا ، تكتسب الطبقة العاملة في هذه الدولة دورا متزايدا نتيجة للتصنيع ، وبهذا الشكل نستطيع ان نقول اننا نسير في اتجاه الاشتراكية .. ولذلك قلتُ لك انها مرحلة طويلة جداً .. وحتى عبد الناصر لم يكن منتبها إلى ان الانتقال إلى الاشتراكية سوف يستدعي مراحل واجراءات طويلة ..

لم يكن عبد الناصر متنبها لذلك ، وكان في ذهنهم في البداية انهم عندما يقررون بناء الاشتراكية فسوف يبنون الاشتراكية .. ماذا يمنع ؟! حكام وقادرون على كل شيء ، ولا يفهمون ان الاشتراكية شيء موضوعي لا يتم

بارادتك ولا بارادتي مهما حسنت الارادة ، انما يتم طبقا لاوضاع المجتمع نفسها ..

فعندما نأخذ امثلة عينية نفهم مقصدنا من ذلك . فعندما ترفع اليمن الجنوبي يافطة ماركسية لينينية تظل اليمن بلد قبلي كما رأينا .. وعندما يعلن لبنان انه ارقى بلد في المنطقة ، ويأخذ الموضة عن باريس موسماً بعد موسم ، لكنه يظل في النهاية ليس مجتمعا قبليا فقط بل طائفياً ، اي انه يعتد بالدين وليس بالقبيلة .. فهل تريد تخلفاً اكثر من هذا ؟!

لا يهمنا ما يرفع من يافطات انما الذي يهمنا واقع المجتمع وحقيقته ، ولذلك كيف يمكن ان تنتقل هذه البلدان الى الاشتراكية قفزة واحدة . ان الاتحاد السوفييتي ما زال يناضل لبناء الاشتراكية لانه بلد رأسمالي متخلف وقالها لينين : « من سوء حظ الاشتراكية ان بدأت أول تجربة في روسيا القيصرية ، هذا البلد الرأسمالي المتخلف » .. والصين ايضا ، كما قلنا ، ترفع اعلام الاشتراكية ولكنها ليست اشتراكية ، ولقد رأينا النكسة على ماوتسي تونغ ، وقبلها رأينا نكسة ماو على ماو نفسه !

لذلك نؤكد على انه لا بد من مراحل انتقالية ضخمة جداً وطويلة يتم بها استكمال ما لم يكمل .. كل ما هنالك انه سيتم استكماله في ظل قيادة

اشتراكية وفي ظل طبقات عاملة في الاساس ، صفاتها الاساسية العمل ، وتعتمد في دخلها على العمل .. هذا هو الجديد .. اي انك تسهل العملية فقط .. أي بدلا من الاتيان باسماعيل صدقي ، نأتي بخالد محي الدين ولكنه سيفعل ما كان سيفعله اسماعيل صدقي من نمو موضوعي ، وهذه النقطة ظللت ادرسها لمدة عشرين سنة ..

● ● ما هو انطباعكم حول الاوضاع العربية ـ العربية وتطورها في السنوات الاخيرة ، وما التصور الذي يمكن طرحه كاساس لعودة وحدة الصف العربي ؟

ـ لست اول من قال ان هذا الزمن العربي هو زمن ردىء .. بل هو غاية في الرداءة .. لكني كنت ، في اعتقادي ، أول من نبه إلى اننا سنمر بهذا الزمن الردىء إن لم ننقذ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمت ابتداءً من منتصف السبعينات من مآلها الذي انتهت اليه ..

ان على قادة العالم العربي المستنيرين ان يتفهموا حقيقة اوضاع العالم العربي ويشقوا له الطريق الوحيد لتقدمه ، وهو طريق التنمية المستقلة المخططة المعتمدة على القوى الذاتية ، بالمعنى الذي اشرت اليه من قبل .

وعندئذ نعتبر جميعا ان المرحلة الحالية ، هي مرحلة ارساء قواعد لبناء اقتصادي واجتماعي

يمكن ان يؤدي في المستقبل البعيد ، وليس القريب ، إلى الاشتراكية . فالاشتراكية ليست هدفا عاجلا ولا قريبا امام أي بلد عربي ابتداء من مصر .. وعلينا ان ندرك هذه الحقيقة .. وما هو مطلوب منا هو نقلة حضارية لصالح شعوبنا فرأس المال الخاص موجود في بلادنا ، وكذلك رأس المال العام .. الا ندرك معنى ان القطاع العام في السعودية يشكل حوالي ٦٥٪ من الدخل الوطني وهو البلد الذي يتزعم الدعوة لحماية رأس المال الخاص والمبادرة الحرة ...

اليوم نريد رأس المال الخاص ونعترف بدوره في التنمية وعليه ان يقوم به .. ونريد ايضا رأس المال العام ويكون له دور اساسي في التنمية ، ونسعى جميعا إلى معاصرة عصرنا .. نبني زراعة متقدمة ، وصناعة متقدمة ونرعى طبقاتنا العاملة والكادحة ونستشرف المستقبل بدون مخاوف مبنية على اوهام . **ليست الاشتراكية هي الهدف العاجل ولا القريب لأي بلد عربي** ■

اجرى الحوار :
مصطفى نور الدين عطية

حمل الحوار من أسفل

أي رسالة أو تعليق؟